



## بيان تضامن مع إضراب العاملين في مديرية صحة درعا: نحو اتفاضاً عمالية تنهي سياسات التجويع والقمع

تابع بقلق بالغ ما يجري في محافظة درعا من قرارات تعسفية طالت مئات العاملين والعاملات في مديرية الصحة، والذين وجدوا أنفسهم ضحايا سياسات نيوليبرالية قاسية تهدف إلى تفكيك القطاع العام وتحويله إلى ساحة للولاء والمحسوبيات، على حساب الكفاءات والخدمات الأساسية التي يحتاجها الشعب السوري.

إن قرار فصل 700 موظف من الكادر الطبي في مديرية صحة درعا ليس سوى حلقة جديدة في محاولة معنوية لافقار وتجويع الشعب السوري، عبر استهداف أرزاق العمال وضرب القطاعات الحيوية التي تمثل آخر ما تبقى من شريان الحياة في البلاد.

نؤكد أن من يصدر هذه القرارات لا يسعى إلى إصلاح أو تحسين الخدمات، بل إلى فرض سيطرة سياسية واقتصادية على مؤسسات الدولة، وتحويلها إلى أدوات لترسيخ واقع القمع والاستبداد.

إن سياسة قطع الأرزاق تهدف إلى تركيع العمال وإسكات أصواتهم، لكنها ستقود إلى اتفاضاً جياع لن تتوقف عند درعا، بل ستتشعل شرارة غضب عمالٍ في كل مكان.

ومن هنا ندعو العاملين والعاملات في مديرية صحة درعا، وكل القطاعات الأخرى، إلى توحيد جهودهم وتنسيق إضراباتهم واعتصاماتهم في حركة عمالية منظمة تفرض شروطها على السلطات بدل الاستجادات منها.

إن مواجهة سياسات التجويع والقمع تتطلب الانتظام في صفوف نقابية وعمالية مستقلة، تضع حدًا لهذه السياسات التي تدمر حياة الناس وتهدد السلم الاجتماعي.

لقد بات واضحًا أن السلطات الحاكمة لا تحمل حلاً لأزمات الشعب، ولا تسعى لإطعام الجياع أو إنفاف العمال، بل تعمل على تجويعهم وقمعهم لضمان استمرار سيطرتها على البلاد.

نؤكد أن الحل لن يكون عبر الاستعطاف أو انتظار استجابة سلطات الأمر الواقع، بل عبر التنظيم والضغط على المستمر، حتى تفرض شروط العمال أنفسهم في إدارة المؤسسات العامة، وتم استعادة حقوقهم المنهوبة.

وحدتنا وتنظيمنا هما السلاح الوحيد لاستعادة كرامتنا وحقوقنا.

"لن نسكت عن الحق.. ولن نتخل عن الكرامة"